معوقات تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني في الجزائر

Obstacles to the application of the electronic litigation system in Algeria

د. عينوش عائشة (*)

كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة ألكلي محند أولحاج- بالبويرة، الجزائر

a.ainouche@univ-bouira.dz

ملخص:

كان للتطور التكنولوجي والثورة الرقمية الأثر المباشر على المجال القضائي الذي واكب هذه العصرنة وتبناها بدخوله عالم الرقمنة، فتم تطبيقا لتقاضي الإلكتروني، باعتباره أحد آليات الرقمنة، يفترض فيه أن يكون تكريسا لمزيد من الضمانات التي تتجسد أساسا في سرعة معالجة الملفات والفصل فيها، وتسهيلا للجوء للقضاء، وتبسيطا لإجراءات، فأقر المشرع الجزائري ما يسمى برقمنة قطاع العدالة. لكن في الممارسة العملية تواجه رقمنة هذا القطاع سلسلة من العقبات، على أساس أن التحول الإلكتروني للإدارة عموما لا يعني أن الطريق ممهد لتطبيقها وتنفيذها بكل سهولة، بل هناك العديد من العراقيل التي يمكن تقسيمها إلى: معوقات قانونية، ومعوقات مرتبطة بالموارد البشري، ومعوقات مادية.

الكلمات المفتاحية: التقاضي الإلكتروني، رقمنة العدالة، العدالة الإلكترونية، التحدي الإلكتروني، معوقات التقاضي الإلكتروني.

Abstract:

Technological development and the digital revolution have had a direct impact on the judicial sphere, which has kept pace with this process and adopted it by entering the world of digitization. Thus, the application of what is known as electronic litigation as one of the mechanisms of digitization, which is supposed to be the consecration of more guarantees, mainly in the speed of processing and processing of files, in order to facilitate access to justice and to simplify procedures.

In practice, however, the digitization of this sector runs into a series of obstacles, on the grounds that e-governance in general does not mean that the way is paved for its easy application and implementation, Legal, human resource and material constraints, with various possible solutions to overcome them.

key words:The maximum number Electronic litigation, Digitization of justice, Electronic justice, Electronic challenge, Obstacles to electronic litigation.

مقدمة:

يعتبر قطاع العدالة من المرافق ذات الأهمية البالغة لارتباط خدماته بالمصالح الضرورية للمواطنين، وعلى غرار سائر قطاعات الإدارة العامة الأخرى، يواجه هذا القطاع تحديات كبيرة تفرضها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة، فمؤكد أن استخدام هذه التكنولوجيات في قطاع العدالة ستترتب عنه آثار إيجابية أبرزها سرعة المعاملات وتقريب العدالة من الأفراد، إذ يشهد العالم عصرا جديدا يطلق عليه ثورة المعلومات التي نشأت عن طفرتين هما: طفرة الاتصالات، وطفرة تقنية المعلومات، إلى أن أصبحت وسائل الاتصال الحديثة كشبكة الإنترنت من الوسائل التي لا يمكن الاستغناء عنها، وقد تولد عن ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات العديد من التطبيقات التي أثرت تأثيرا كبيرا في أوجه النشاط الاجتماعي والاقتصادي والقانوني كان من أهمها ظهور التجارة الإلكترونية، التعليم الإلكتروني، والعدالة الإلكترونية...

ولما كان الهدف الأساسي من سن قانون تحسين الخدمات وإثراءها، فإن نص المشرع الجزائري على رقم قطاع العدالة، خاصة ما يتعلق بالتقاضي الإلكتروني باعتباره أحد آليات الرقمنة، والذي يفترض فيهما أن يكون تكريسا لمزيد من الضمانات التي تتجسد أساسا في سرعة معالجة الملفات

والفصل فيها، وتسهيل اللجوء للقضاء، وتبسيط الإجراءات، فقد

أقر المشرع الجزائري الجزاءات التي تسمى برقمنة قطاع العدالة بموجب القانون رقم 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة¹، وتعديل قانون الإجراءات الجزائية لسنة 2015 الصادر بموجب الأمر 202-15، وصدور قانون رقم 15-04 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني³، وصدور قانون رقم 16-03

المتعلق بالبصمة الوراثية في الإجراءات القضائية والتعرف على الأشخاص⁴، ثم تعديل قانون الإجراءات الجزائية لسنة 2020 بموجب الأمر رقم 20-04... تلاها إنشاء عدة أجهزة وهيكلتت مملوكة لخصوصية المركز الوطني لأنظمة المعلومات لوزارة العدل، والنظام الإلكتروني لاستخدام آليات المحادثة المرئية عن بعد.

فالقضاء كغيره من المجالات التي تتسارع وسائل تطويره بتطور المجتمع ولا بد من مواكبة هذه التطورات والمستجدات والمتغيرات التي يشهدها العالم للتفاعل معها بإيجابية والتعاطي مع قضاياها من منطلق أن قضاء اليوم هو القضاء الناجز والسريع والفعال ومن هنا تأتي أهمية توظيف التكنولوجيا في مجال العدالة وإدارة المحاكم، فتعاطي القضاء مع المستجدات الإلكترونية التي تمضي بوتيرة متسارعة تعكس القدرة على التعامل مع هذه التطورات وإيجاد الأطر التي تنظم مجالات عملها.

يعرف التقاضي الالكتروني باعتباره "سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بالنظر في الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل الكترونية مستخدمة ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل تعتمد منهج تقنية بشبكة الربط الدولية (الانترنت) وبرامج لملفات الحاسوبية الالكترونية تنظر الدعوى والفصل بها وتنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع بالدعوى والتسهيل على المتقاضين"⁽⁶⁾.

يتميز التقاضي الالكتروني ببعض الخصائص التي تختلف بها عن التقاضي بالطرق التقليدية، والذي يمد بشكلاً أساسياً لشبكات الاتصال والمعلومات، مما هو الخصائص الرئيسية المميزة لهذا الاختفاء الـ وثائق الورقية وظهور الوثائق الالكترونية، تسليم المستندات والعرائض الالكترونية عبر شبكة الاتصال، استخدام الوسائط الالكترونية في تنفيذ إجراءات التقاضي، السرعة في إنجاز إجراءات التقاضي، جودة الخدمات المقدمة لجمهور المتقاضين⁷ وهو الهدف المنشود أصلاً من اعتماد التقاضي الالكتروني.

يؤدي تطبيق الحكومة الالكترونية ومن خلاله تطبيق الادارة الالكترونية إلى تقليص المسافات بين الإدارات والمؤسسات، والسرعة في إنجاز المهام وتقديم الخدمات، واستبدال الأرشيف والرزم الورقية بقاعدة المعلومات الالكترونية، وفي مجال التقاضي الالكتروني يمكن الوصول إلى محكمة بلا مكان ولا زمان ولا أوراق. إلا أن رقمنة قطاع العدالة عملياً يصطدم بمجموعة من المعوقات، فوجود استراتيجية متكاملة للتحويل الإلكتروني للإدارة لا يعني أن الطريق ممهّد لتطبيقها وتنفيذها بكل سهولة وسلاسة وبشكل سليم، بل بالعكس فإن العديد من العوائق والعراقيل تواجه تطبيق خطة التحويل هذه، لذلك يجب أن يكون مشروع "العدالة الالكترونية"، مؤطر تأسيراً قانونياً وفنياً تقنياً مع توفير ميزانية مساندة للاحتياجات دون إغفال للتكوين المعرفي التكنولوجي، ما يدفعنا للتساؤل عن مختلف الحلول المقترحة والممكنة لتجاوز تلك العراقيل والمعوقات التي تجعل خطة التحويل الإلكتروني لقطاع العدالة قابلة للتطبيق بشكل فعال؟

أحاول من خلال هذه المداخلة تقديم الحلول الواجب مراعاتها لتفادي العراقيل التي تواجه عملية رقمنة قطاع العدالة في الجزائر، بالاعتماد على الدراسات السابقة، والتي قدمت وحددت العراقيل التي تشترك فيها التجارب الدولية المختلفة. لذلك سنحاول تحديد هذه العراقيل وكذا تحديد الحلول الواجب اعتمادها لتجاوزها والعمل على تنفيذ عملية التحويل بشكل سليم وفعال، فالعراقيل التي تواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية هي ذاتها في كل من القطاع العام والخاص، وبالنسبة لموضوع التقاضي الالكتروني فإن هذه المعوقات يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع: معوقات قانونية (المبحث الأول)، معوقات مرتبطة بالموارد البشري (المبحث الثاني) ومعوقات أخرى ذات طبيعة مادية (المبحث الثالث).

المبحث الأول: العوائق القانونية

على

الرجوع

سعي المشرع الجزائري ووزارة العدل لجزائرية لتكريس نظام متشريع تنظيمي يعنى بالتقاضي الالكتروني ونمو محو لتجسيد هو افعاء، إلا أنه هذا المساعي لتحققات النتائج المرجوة في ظل قصور التنظيم القانوني الخاص به، ما يجعله يطر حاشكا لا تتعلق أساسا بمدى إمكانية التأكد من صفة المتقاضين،

ومد صحة المستندات الالكترونية، وكذا مسألة كيفية النصوص القانونية خاصة الإجراءية منها (قانون الإجراء اتالمدنية والإدارية، وقانون الإجراء اتالجزائية تحديدا)، مع أليات التقاضي الالكتروني. من جهة أخرى لاحظ وجود عوائق، وإشكالات تؤثر بشكل غير مباشر على التطبيق الأمثل للتقاضي الالكتروني، وتتمثل في قصور التنظيم القانوني لمجموع النظم القانونية التي ترتبط بالتقاضي الالكتروني والتبعية لتطبيقاتها تذبذبا خاصة في ما يتعلق بالإثبات والتوقيع الالكتروني ونيين (المطلب الأول) وما يتعلق بالتعاقد والدفع الإلكتروني ونيين (المطلب الثاني).

المطلب الأول: في ما يتعلق بالإثبات والتوقيع الالكتروني ونيين

يرتبط نظام الإثبات بالتقاضي عموما ارتباطا وثيقا، فلامجال للمطالبة القضائية بتحقيق قابل للإثبات، ونظر الهذها لأهمية فقد عملا لمشرع الجزائري يعلن تطوير هذا الإثبات، ومواكبتها لنهضة الالكترونية وهو ما تحقق بصور القانون رقم 04-15 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني ونيين المذكور أعلاه، والذي ساو بموجبها المشرع الجزائري يبيننا التوقيع التقليدي والتوقيع الإلكتروني ونيين حيث القوة الثبوتية⁸، غير أن هذا القانون نتوخذ عليه بعض النقائص أهمها أن المشرع الجزائري يلم يحدد مجال التطبيق، فلم يبين المعاملات التي يقبل فيها التوقيع ويسر عليها القانون، والمعاملات المستثناة منه، كما أن تطبيق هذا القانون يعرف هو الآخر تأخرا كبيرا بسبب عدم تنصيب الأجهزة الخاصة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني، إضافة لعدم كفاية النصوص الخاصة بردها لجزائري المتعلقة بالتوقيع الالكتروني⁹.

فالتذبذب

في استخدام التوقيع الالكتروني، يؤثر بشكل غير مباشر على التقاضي الالكتروني، ذلك أن التوقيع الالكتروني ونيين نشأ نهائيا في دورها ما في الإثبات القضائي.

المطلب الثاني: فيما يتعلق بالتعاقد والدفع الإلكتروني ونيين

كان للتطور الرقمي انعكاسا على الروابط العقدية، التي تجر دإبرامها من الة الورقية، ودخل حيز الدعاية الالكترونية، خاصة في مجال التجارة، مادفع بالمشرع الجزائري لتنظيم هذا الجانب، عن طريق إصدار القانون رقم 05-18 المتعلق بقانون التجارة الالكتروني¹⁰، والذي تضمن أحكاما تعنى بتنظيم المعاملات التجارية

الالكترونية من بينها العقد الالكتروني، وهو ما يفترض أنه يؤدي لتكريس مزيد من الضمانات، وتحقيقاً لأمن القانوني كلا الطرفين، ومساعدة القضاء في الإثبات، غير أن ما يلاحظ على هذا القانون هو إغفال الهدنة جوانب في التجارة الالكترونية لاسيما فيما يتعلق بفرض الحماية الكافية للمتعاقدين بالطريقة الالكترونية.

من جهة أخرى وسعيًا مواكبة التطور التكنولوجي في مجال النقد، فقد تم إقرار نظام الدفع الالكتروني وبيداية ممتدداً للقانون التجاري سنة 2005 في المادة 414 منه¹¹، إلغاية قانون المالية لسنة 2020 في المادة 111 منه¹²، ليؤجل بعد ذلك إلى أجل لاحق.

تعد هذه الجهود والمساعي غير كافية في ظل غياب نظام قانوني يوحد أحكامها، إضافة إلى قصور ثقافة وما كانتا للدفع الالكتروني، إضافة إلى العوائق الأخرى بمنزلة ضعف فقالات الانترنت، وانعدام الشبكة في بعض المناطق، ناهيك عن عدم ثقة المواطن بأجهزة الاتصال وشبكة الانترنت، وتفضيلها التعامل بالسيولة¹³، الأمر الذي شكك فجوة بين ما هو مخطط له، وما هو مجسد على أرض الواقع، وهو ما جعل نظام الدفع الالكتروني يتقدم ببطء كبير في بلدنا مقارنة بالبلدان المتقدمة وحتى المجاورة لنا.

لذلك يجب إجراء العديد من التعديلات لمختلف فروع القانون مع ضرورة مراعاة الانسجام والتكامل فيما بينها، وبنوع من المرونة في قواعده لمواجهة التطورات التقنية المتسارعة وتجنب التعديلات المتكررة والمتتالية، خاصة وأن أمر إيجاد البنية القانونية المناسبة أمر ضروري لإنجاح نظام الحكومة الالكترونية، وإن كان من الصعب التكهن بما ستسفر عنه التطورات مستقبلاً، بالنظر لسرعة تطور الظاهرة المعلوماتية في مقابل بطء تطور الظاهرة القانونية.

المبحث الثاني: المعوقات المرتبطة بالموارد البشري

تتمثل المعوقات المرتبطة بالموارد البشرية في تلك العراقيل التي يتسبب فيها الإنسان إن كان على مستوى القيادة السياسية أو الإدارية والتي تتطلب اتخاذ قرارات مصيرية (المطلب الأول)، أو أن تكون من طرف ذلك الإنسان المطبق للتعليمات أو المنفذ في الواقع العملي والتي تظهر في شكل مقاومة للتغيير (المطلب الثاني)، أو أن يكون الإنسان أداة معرقله لهذا لعدم وجود خطة لتأهيله لاستيعاب هذا التحول الالكتروني (المطلب الثالث).

المطلب الأول: عدم وجود إرادة سياسية حقيقية

يتطلب توفير التكنولوجيا وتسخيرها بنجاح وجود إرادة سياسية من طرف المسؤولين والتزامهم بالجهود الرامية إلى التحول نحو الحكومة الالكترونية من خلال الدعم والتمويل والمتابعة المستمرة، فقد بدأت الجزائر في تطبيق برنامج الإصلاح منذ سنة 2000، حيث سعت لتنفيذ استراتيجية شاملة لإصلاح الإدارة العامة والتي تهدف

للاستفادة مما تقدمه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن أهم محاور الإصلاح الإداري كان ضرورة إدماج تكنولوجيا الاعلام والاتصال والتي تمنح فرصة استثنائية للتجاوز والتفوق على النماذج المركزية للتخطيط للتسيير والإدارة. ولا يتأتى ذلك إلا بتبني نظام الإدارة الإلكترونية¹⁴.

تعرف الإدارة الالكترونية على أنها استراتيجية إدارية لعصرنة المعلومات، تعمل على تحقيق خدمات أفضل للمواطنين والمؤسسات ولزبائنهما، مع استغلال أمثل لمصادر المعلومات المتاحة من خلال توظيف الموارد المادية والبشرية والمعنوية المتاحة، في إطار إلكتروني حديث من أجل استغلال أمثل للوقت والمال والجهد، وتحقيقا للمطالب المستهدفة بالجودة المطلوبة، فالمفهوم الحقيقي للإدارة الالكترونية الشائع في كثير من الدول هو التقنية في تحسين مستويات أداء الأجهزة الحكومية ورفع كفاءتها، وتعزيز فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها¹⁵.

ويعرف البنك الدولي الإدارة الإلكترونية على أنها مصطلح حديث يشير إلى استخدام المؤسسات الحكومية لتكنولوجيا المعلومات من أجل تحسين علاقاتها مع المواطنين ورجال الأعمال ومختلف المؤسسات الحكومية، وهو ما من شأنه ان يؤدي إلى تحجيم الفساد وزيادة الشفافية وتعظيم العائد ككل وتخفيض النفقات، وزيادة قناعة المواطن بدور المؤسسة الحكومية في حياته¹⁶.

يتطلب تطبيق الإدارة الإلكترونية وضع خطط واستراتيجيات تأسيسية، وذلك بتشكيل هيئة أو إدارة أو نظام يختص بالتخطيط ووضع الاستراتيجيات ومتابعة تنفيذ مشروع تطبيق الإدارة الإلكترونية والاستعانة بالجهات الاستشارية والبحثية في وضع هذه الخطط والاستراتيجيات في تنفيذها وتطبيقها ووضع المواصفات العامة ومقاييس الإدارة الإلكترونية والتكامل والتوافق بين المعلومات المرتبطة بأكثر من جهة حكومية وتحديد منافذ الإدارة الإلكترونية والاستعانة بالقطاع الأهلي لتنفيذ بعض مراحل المشروع¹⁷، إذ يعتبر جهاز القضاء مرفق من المرافق العامة، فهو في آخر المطاف يعد إدارة.

لذلك فإن التخطيط السياسي وعدم وجود خطط واضحة متكاملة لتبني نظام الإدارة الإلكترونية يؤدي حتما إلى مقاطعة أو عرقلة تطبيقها، فلا يكفي أن يكون المشروع حبر على ورق، بل يقتضي الأمر وجود إرادة وقناعة سياسية حقيقية بضرورة تطبيق هذا النظام لما يقدمه من تسهيلات ودفع للأمام على جميع المستويات الاجتماعية الاقتصادية¹⁸.

فالإدارة ليست إلا أداة لتطبيق السياسات التي تضعها النظم السياسية، وعليه فإن قرار التحول الإلكتروني هو قرار سيادي يتخذ من أعلى مستويات الدولة¹⁹، كما أنه حتمية ضرورية مفروضة على الحكومة لمسايرة التحولات العالمية والمعرفية، وهي في ذات الوقت ضرورة يفرضها التطور التكنولوجي على مستوى الفرد والمتعاملين الاقتصاديين.

وعليه يقتضي التأسيس للإدارة الإلكترونية وضع الخطط والاستراتيجيات التي تتضمن ما يلي²⁰:

- تحديد الأهداف العامة والخاصة من تطبيق الإدارة الإلكترونية، والتي تسعى المنظمة إلى تحقيقها والوصول إليها، ويجب أن تكون الأهداف شاملة ونابعة من احتياجات المنظمة وأنها تحقق السرعة والدقة في الأداء والإنتاج، ويكون جميع الأفراد العاملين بالمنظمة على علم بها.

- تكوين جهة عليا متخصصة تتكفل بوضع الاستراتيجية لمشروع الإدارة الإلكترونية، إذ يجب أن تكون هذه الجهة ذات مستوى إداري رفيع على مستوى الدولة، تختص بأنشطة المعلوماتية وترعاها وتنميتها وتطورها، وذلك عن طريق تنظيم التعاملات الإلكترونية على المستوى الوطني.

- ضرورة إعادة الهيكلة الإدارية التي تتطلب حوسبة الأماكن أي المكاتب عن طريق ربط حواسب الموظفين مع بعضها البعض، وكذا حوسبة الموظف بمعنى أن يصبح غير خاضع لسلطة المكان والزمان ما يجعل الإدارة الإلكترونية لا زمانية ولا مكانية، وهو الأمر الذي يجعل إعادة هندسة الهيكل الإداري حتمية مطلقة.

المطلب الثاني: مقاومة التغيير على مستوى المسيرين والمتعاملين

يعد التغيير ظاهرة طبيعية يقوم على عمليات إدارية متعددة، ينتج عنها إدخال تطوير نسبي أو تدريجي على عنصر أو أكثر، ويتجسد هذا التطوير في سلسلة من المراحل التي يتم من خلالها الانتقال من الوضع الحالي إلى الوضع الجديد، بمعنى أن التغيير هو تحول من نقطة التوازن الحالية إلى نقطة التوازن المستهدفة للتكيف مع البيئة الخارجية بطريقة أفضل، ولتطوير الأنماط السلوكية للعاملين²¹.

تتأثر عملية التغيير بمستوى الموارد البشرية ومهاراتها وقناعاتها ومدى استعدادها لعملية التغيير، وهي في الوقت ذاته تؤثر في تنمية وتطوير مهارات هذه الموارد البشرية كجزء من عملية التغيير نفسها، ولا تنجح عملية التغيير تلك إلا إذا اعتمدت على المشاركة الفعالة من قبل الفريق، في عملية التقويم وإشراك العاملين عليها، حتى يكونوا شركاء في عملية التغيير²²، فمن عراقيل تطبيق الإدارة الإلكترونية، تلك المقاومة للتغيير من طرف كل من المسيرين والمتعاملين على السواء.

فقد تعود أسباب هذه المقاومة إلى الخوف من الخسارة، أو سوء فهم لآثار التغيير مثل تطوير علاقات وأنماط سلوكية جديدة، وكذا التعود على تأدية العمل بطريقة معينة، الرغبة في الاستقرار والخوف من مخالفة معايير تفرضها الوضعية الجديدة²³.

ويمكن إضافة عدة أسباب مثلا:

- تنامي شعور بعض المديرين بضعف السلطة بأن هذا التغيير يشكل تهديدا لهم.
- نقص الخبرات لدى المديرين وعدم تقديم حوافز مادية لهم.

-

خوفا بعض الموظفين بخاصة القدامى من فشل تجربتهم في التعامل مع الجديد، كذلك ضعف مهاراتهم للغوي

ة وخصوصا الانجليزية، مما يؤخر مشروع الإدارة الالكترونية حيث تتمكن المؤسسات من إعادة تأهيلها ولقاء الأفراد أو استبدالهم.

- مقاومة العاملين للتغيير وشعورهم أنهم لن يكون لهم مقاعد في الإدارات الجديدة، أو أن حضورهم سيكون مشابها.

ولإزالة تلك الأسباب أو على الأقل تقليص حجمها من أجل التقليل من حدة المقاومة أو القضاء عليها، يكون من خلال ما يلي²⁴:

- ضرورة أن يكون التغيير موافق لاحتياجات المستخدم، وتوعية الموظف أو العامل أو المتعاملين بأهمية ذلك، حتى يتعاون أطراف المعاملة في إنجاح التغيير.

- فتح قنوات الاتصال والتواصل وإمداد جميع المعنيين بالمعلومات الكافية عن التغيير، لقطع الطريق أمام الإشاعات التي قد تزيد من عوامل المقاومة.

- العمل على تدريب المعنيين بالتغيير، للتقليل من خوفهم من الفشل في استخدام التكنولوجيا الجديدة أو المنتج الجديد أو أسلوب العمل الجديد، وبالتالي تقليل مقاومتهم للتغيير.

- ضرورة تحرير الفكر الإداري وجعله يتواءم والتحول نحو الإدارة الالكترونية مع ضرورة توافر رضى وقبول لدى القيادات الإدارية والقضائية التي يجب أن تكون واعية ومدركة لأهمية التحول ومقتضياته.

- إشراك جميع الأطراف في عملية التغيير، فالإحساس بالمشاركة يجعلهم جزء من عملية التغيير، ومن الضروري أن تستمر العلاقة بتقديم المقترحات التي تم تنفيذها، والتي يصعب تنفيذها وتلك التي من الممكن أن تنفذ لاحقا، وهو ما يوطد علاقة الصدق والجدية في إشراكهم في التغيير ويجعلهم أكثر استعدادا للمشاركة في التغيير وإبداء آرائهم.

- تطبيق سياسة المكافأة على تطبيق التغيير، من خلال منح جوائز تشجيعية أو جعل الترقية مرتبطة بالمشاركة الجادة في التغيير أو منح فرص للتدريب في الخارج، وقد تكون المكافآت معنوية كشهادة تقدير أو كلمة شكر.

المطلب الثالث: ضعف التكوين التكنولوجي للموارد البشرية

يقصد بالعاملاً المورد البشري مدنتو فر إطار بشري مؤهل وكفاء،

ذلك أن الرأس المال البشري هو المتغير الأساسي في معادلة بناء الإدارة الإلكترونية، باعتبار أن مجمل لخطط التوظيف والتدريب لا يفي بالمتطلبات الأساسية في تشغيلها هو عدم الاهتمام الكافي بالمورد البشري حيث يربط بالبد

احث LONG باحثاً أمريكياً مختصاً في التنمية البشرية أن 10% فقط من مشاريعنظام المعلومات الفاشلة يعود إلى أسباب تقنية، وأن 90%

يعود إلى أسباب إدارية وبشرية بالخصوص ومن بين هذه العقبات البشرية نذكر: ضعف تكوين العنصر البشري وضعف

وأيضاً قلّة الوعي بأهمية الإدارة الإلكترونية، وانعدام مهارات التعامل مع الأجهزة الإلكترونية²⁵.

تمثل الإدارة الالكترونية تحولا أساسيا في مفهوم الوظيفة العامة، بحيث ترسخ قيم الخدمة العامة ويصبح جمهور المستفيدين من الخدمة محور اهتمام مؤسسات الدولة، ويتعدى مفهومها هدف التميز في تقديم الخدمة إلى التواصل مع الجمهور بالمعلومات وتعزيز دوره في المشاركة والرقابة من خلال تطوير علاقات اتصال بين المواطن والدولة²⁶.

من المعوقات المهمة التي تُحد من دور الثقافة التنظيمية في تفعيل تطبيقات الإدارة الالكترونية بدرجة كبيرة حسب الدراسة التي أجريت في إمارة منطقة الرياض هو عدم توافر بنية تحتية ملائمة لاستخدام تطبيقات الإدارة الإلكترونية، وقلة البرامج التدريبية اللازمة لتمكين منسوبي الإدارة من تشغيل وصيانة تلك التطبيقات، وفرض السرية على تداول بعض المعلومات، حيث أوصت الدراسة بما يلي²⁷:

- ضرورة إلحاق العاملين في الإمارة بدورات تدريبية متقدمة في مجال استخدام تطبيقات الإدارة الإلكترونية،

- نشر الثقافة التنظيمية المرنة التي تساعد في عملية التسيير الإداري الفعال.

كما يمكن إضافة عدة أسباب وهي²⁸:

- قلة برامج التدريب في مجال التقنية الحديثة المتطورة.

- ضعف المعرفة الكافية بتقنيات الحاسب الآلي، والرهبة والخوف الذي يمتلكه العاملون بالإدارة عند استخدامه.

- ضعف الوعي الثقافي بتكنولوجيا المعلومات على المستوى الاجتماعي التنظيمي.

قلة تشجيع المسؤولين لابتداء علماء التعلم الذاتي للبرامج وتطبيقات الإدارة الالكترونية وتقنية المعلومات.

بناء على ما سبق يمكن القول أن عملية التكوين والتدريب والتعليم تعد أمرا حتميا لإنجاح التحول إلى الإدارة الالكترونية، فلا مناص من اعتماد استراتيجيات هادفة لتكوين وتدريب وتعليم الموظفين (وهنا هم القضاة وأعاونهم)، داخل الجهاز القضائي لمواكبة التحول الالكتروني، بدء بقضاة المعلوماتية وهم مجموعة من القضاة يباشرون المحاكمة الالكترونية في إطار نظام قضائي يدعى "دائرة المعلوماتية القضائية"، حيث يعمل القاضي بواسطة موظفين مختصين في هذا المجال يدعون "كتبة المواقع الالكترونية"، وهم كتبة الضبط الذين يتوجب عليهم أن يخضعوا لدورات مكثفة في البرمجيات ونظم الإدارة الالكترونية وتصميم المواقع²⁹.

فقد ظهرت الحاجة إلى فئات من الموظفين الإداريين أو الوظائف الإدارية الحديثة خاصة³⁰:

- فئة المبرمجين: الذين يقومون بوضع البرامج المعلوماتية ذات علاقة بنشاط الحاسب الآلي سواء كانت برامج تشغيل أو برامج تطبيقات، فهذه البرامج هي التي تقوم باستنطاق الكمبيوتر.

- فئة **شغلي الحاسب الآلي**: الذين يضطلعون بأعباء إدخال البيانات المتعلقة بالموظفين مع الادارة الالكترونية إلى الحاسب الآلي وتخزينها وفهرستها واسترجاعها عند الطلب.
- فئة **موظفي التأمين والحماية**: الذين يقومون بحماية وتأمين نظم المعلومات والشبكات ضد شبكات القرصنة الالكترونية ومجرمي الرقمية.
- فئة **موظفي الشبكة**: الذين يقومون بعملية الصيانة الدورية للحواسيب والشبكة ككل. وكل ذلك في سبيل رفع كفاءة أداء العاملين باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وضرورة إعادة النظر في الثقافة المؤسسية السائدة.
- يحتاج تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية بنجاح إلى إعداد العنصر البشري المؤهل والمدرّب على العمل في هذه البيئة الإلكترونية، وهذا ما يقتضي من الإدارات المختلفة إدخال التغيير والتطوير على العنصر البشري العامل بها حتى يتمكن من إدارة المشروع بشكل فعال. ولا ينبغي أبدا حصر العنصر البشري في فئة الإداريين القائمين على تقديم خدمات افتراضية فقط، بل يجب أن يتضمن كذلك الطرف الثاني المستفيد من خدماتها (الزبون)³¹.
- وباعتبار المواطن هو الهدف الرئيسي من هذا التحول فلا بد من التوعية الاجتماعية اللازمة بالثقافة الإلكترونية، والاستعداد لها نفسيا، سلوكيا، تقنيا وماليا³². ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال دفع عجلة التعليم والتكوين في نفس المسار ألا وهو المعرفة التكنولوجية لجميع الفئات وعلى جميع المستويات، بهدف تحقيق وتحسين النوعية والكفاءة لدى العناصر البشرية³³.

المبحث الثالث: المعوقات المادية

يعتبر العائق التقني هو أكبر تحدي يواجه تطبيق التقاضي الالكتروني وفي النظام القضائي الجزائري، فالجزائر تعرف تذبذبا كبيرا في خدماتها لأنترنت، وانقطاعها، ما يحمل تأثيرا مباشرا على التقاضي الالكتروني، ويؤدي لعلته، فبالرغم من أن يصبح عائقا يعرقل العمل القضائي خاصة

يستحيل إجراء المحاكمة المرئية مثلا، وهو ما وقع فعلا، فعلى سبيل المثال، صدر عن قسم الجنب محكمة وهران كمؤرخ في 05/2021/01/ يقضي

بإرجاء الفصل لإحينتر تيبب بالمحاكمة عن بعد

أوتحويلا لمتهم في قضية معارضة لحكم غياي بصادر في حقها الذي كان في أثناء محبوسا لسبب آخر في مؤسسة عقابية بعيدة عن مكان المحاكمة، وهذا بعد عدة تأجيلات دون أن تنتم محاكمته³⁴.

يتمثل النوع الثالث من المعوقات التي تعرقل تطبيق نظام التقاضي الالكتروني في المعوقات ذات الطبيعة المادية، سواء تلك التي ترتبط بالجانب المالي الواجب توافره لعملية التحول (المطلب الأول) أو تلك المتمثلة في المادة الأولية اللازمة لتطبيق هذا

النظام والمتعلق بالتكنولوجيات (المطلب الثاني) وعراقيل مادية ذات طبيعة حمائية وذات قيمة كبيرة في تنفيذ عملية التحول (المطلب الثالث).

المطلب الأول: عدم توفير الموارد المالية اللازمة

يحتاج تطبيق الإدارة الإلكترونية لتوفير الأجهزة التقنية الحديثة في مجال الحاسبات والاتصالات والتي كثرت أنواعها وتعددت في السنوات الأخيرة، مما يستدعي رصد مبالغ ضخمة، مع اختلاف درجات تطبيق الإدارة الإلكترونية، وكذا اختلاف أنواع الأجهزة المستخدمة مع ضعف البنية التحتية التي تتيح الاتصال بالإنترنت، وعدم توفير خدمة الأنترنت بالمجان، كل ذلك في ظل تردي الحالة الاقتصادية للمواطنين واهتمام الحكومة في توجيه ميزانياتها لتوفير الاحتياجات الأساسية لمواطنيها³⁵، كموجة غلاء الأسعار التي يشهدها البلد في هذه الأونة الأخيرة والتي أثرت على القدرة الشرائية للمواطن بشكل كبير. من جملة المعوقات ذات الطابع المادي نذكر³⁶:

- قلة الموارد المالية المخصصة للبنية التحتية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية وخاصة إنشاء الشبكات وتطوير المواقع وتطوير الأجهزة والبرامج.

- عدم قدرة بعض الأفراد لشراء الأجهزة الإلكترونية لضعف الجاني المادي الذي يعانون منه.

- تكلفة استخدام الشبكة العالمية للأنترنت، وكذا التكلفة العالية للمبرمجين والأجهزة الإلكترونية.

- قلة توفير المبالغ المالية التي تحتاج إليها عمليات التدريب والتأهيل لتطبيق الإدارة الإلكترونية.

- عدم الدعم الكافي لمشروع تطبيق الإدارة الإلكترونية مالياً.

وقد تأخذ مواجهة ضعف الموارد المالية عدة أوجه أهمها³⁷:

- ارتفاع تكاليف تجهيز البنى التحتية للإدارة الإلكترونية، أو ضعف الموارد المالية المخصصة لمشاريع الإدارة الإلكترونية، ومشكل الصيانة التقنية لبرامج هذه الإدارة، وهو ما يحد من تقدم مشاريع التحول الإلكتروني.

- صعوبة الوصول المتكافئ لخدمات شبكة الأنترنت، نتيجة ارتفاع تكاليف الاستخدام لدى الأفراد.

- ضرورة مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار والتمويل من أجل تحسين البنية التحتية للشبكات والاتصالات والقيام بعمليات صيانة الأجهزة، وإنشاء معاهد التدريب الخاصة بالحاسب الآلي³⁸.

المطلب الثاني: توفير التكنولوجيات الضرورية والتخلص من التبعية التكنولوجية

من أهم متطلبات تنفيذ نظام الإدارة الإلكترونية وجود بنية أساسية فنية مناسبة، بدء بتوفير الحاسوب الآلي بأسعار مناسبة، وإتاحة الدخول إلى شبكة الأنترنت للجميع، وتطوير شبكات الاتصالات الهاتفية السلكية واللاسلكية، بالإضافة إلى ضرورة تأمين وحماية البيانات والمعلومات والاتصالات والعمليات والوثائق الإلكترونية، فقد استجد في المجتمعات المعاصرة خطر جديد يتمثل في الجرائم الإلكترونية³⁹.

كما يتطلب الأمر كذلك وسائل تقنية للتشفير التي تستهدف حماية سرية المعلومات والمعطيات عن طريق استخدام رموز خاصة تعرف باسم المفاتيح، وتشفير البيانات بهدف المحافظة على سلامتها وتأمين خصوصيتها ولا يستخدمها إلا من وجهت إليه، وأيضا لا بد من استخدام الكلمات السرية وأنظمة تأمين المعلومات من أجل حماية بيانات المتقاضين وحقوقهم وأسرارهم.

لذلك يعد الأمن المعلوماتي في إطار الإدارة الإلكترونية تحديا يستلزم تطوير برامج الحماية، والأمن بشكل مستمر ومتواصل تماشيا مع مختلف التطورات الحاصلة في المجال التكنولوجي.

ومعروف أن الدول العربية ليست دولا رائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فهي دول مستهلكة ومستعملة لهذه التكنولوجيا الغربية، وهو ما يزيد من مظاهر تبعية الدول المستهلكة للدول الصناعية الكبرى، وهذا الأمر له انعكاسات سلبية كثيرة، فالاعتماد على تقنيات أجنبية للحفاظ على أمن معلوماتنا وتطبيقاتها، هو تهديد للأمن الوطني والقومي وتعرضه للخطر، وعليه فلا بد من دعم كبير لتسهيل عمل القطاع التكنولوجي العربي والانفاق على البحث العلمي، فيما يتعلق بالتكنولوجيا والأمن التكنولوجي خاصة⁴⁰.

يتطلب توفير هذه المتطلبات التقنية والحماية تخصيص استثمارات متنوعة في مجال التكنولوجيات الحديثة من أجهزة متطورة تسائر العصر، وأنظمة تقنية للمعلومات والاتصالات المسموعة والمرئية، والعمل على تحيينها باستمرار والسعي نحو تشجيع الابتكار والتطوير على المستوى الوطني (كإنشاء مخابر البحث).

المطلب الثالث: توفير حماية ملائمة للمخاطر المحيطة بالبيئة الإلكترونية

من الطبيعي عند اعتماد المؤسسات والمنظمات على نظام الإدارة الإلكترونية أنها ستحول أرشيفها الورقي إلى أرشيف إلكتروني، وهو ما يعرضها لمخاطر كثيرة تكمن في التجسس على هذه الوثائق، وكشفها، ونقلها، وحتى إتلافها، لذلك فهناك مخاطر كبيرة من الناحية الأمنية على معلومات ووثائق وأرشيف الإدارة، سواء المتعلقة بالأشخاص، أو الشركات أو الإدارات. ومصدر الخطورة هنا لا يأتي من تطبيق الإدارة الإلكترونية، لكي لا يفهم الأمر وكأنه مناداة لبقاء نظام الإدارة التقليدي، ولكن مصدر الخطورة يكمن في عدم تحصين الجانب الأمني للإدارة الإلكترونية، والذي يعتبر أولوية في مجال تطبيق استراتيجيتها⁴¹، كفضائح "ويكي ليكس" التي كشفت العديد من المعلومات والأسرار التي تخص مجموعة من الدول والمجموعة من الشخصيات...

فأكبر خطر يهدد عملية التحول الإلكتروني يمكن أن يكون مرتبطا بالبيانات والمعلومات، حيث قد تكون هذه الأخيرة معرضة للإتلاف عن طريق الفيروس المعلوماتي، وكذلك فإن هذه المعلومات، والأموال التي تتداول عبر شبكة الأنترنت-عن طريق بنوك إلكترونية وغيرها- يمكن الاستيلاء عليها وسرقتها بأي صورة من الصور

الإلكترونية، وهذا ما يثير الكثير من الإشكالات القانونية والتي قد تعرقل مسار التحول الإلكتروني⁴².

فمن بين أهم التهديدات التي تواجه التحول نحو الإدارة الإلكترونية هي الفيروسات الإلكترونية، التي تعرف على أنها برامج للحاسب الآلي مثل أي برنامج آخر، ولكنه يهدف إلى إحداث أكبر ضرر بنظام الحاسب الآلي، كما أن له القدرة على ربط نفسه بالبرامج الأخرى وإعادة إنشاء نفسه حتى يبدو وكأنه يتكاثر ويتوالد، وما يميز هذه الفيروسات ويجعل عملية محاربتها بنظم أكثر تعقيدا هو قدرتها على الاختفاء والانتشار إضافة إلى قدرتها على التدمير والتولد الذاتي⁴³.

ولتوفير حماية كافية للتعاملات الإلكترونية لابد من:

- ضمان صحة وسلامة البيانات وتأمين سرية الملفات.
- تأمين الإدارة الإلكترونية بتحقيق سرية وموثوقية البيانات من خلال أجهزة تكنولوجية توفر أمن تداولها، بالأ تسمع للغير بالاطلاع عليها.
- تطبيق القواعد العامة في ما يخص مبدأ السرية الإلكترونية بالنسبة للملفات والبطاقات والبريد الإلكتروني والاتصالات عبر الأنترنت، وهذا المبدأ يتعين احترامه من قبل الحكومات والأفراد، حيث تحرص الدساتير والقوانين الدولية والوطنية على تأكيده⁴⁴.

خاتمة:

إنالتطور التكنولوجيوالثورة الرقمية اللذان عرفهماالعالم، كانلهما الأثر المباشر علنالمجال القضائيالذيواكبهدالعصرنةوتبناها بدخولهاالعالمالرقمنة، ومنثمتمتطبيقمايعرف بالتقاضي الإلكتروني، فقد شهد قطاع العدالة سلسلة من الإصلاحاتالعميقة بهدفالاستغلال الأمثللتكنولوجياالاتصالوتمثلالأهدافالأساسيةلها فييسطالإجراءاتو تقريبالعدالةمنالمواطنوالاستغناء عنالدعائم الورقية واستبدالها بالوسائلالإلكترونيةوكذا ربحالوقتوترشيد النفقات وذلكمنخلالتطبيقآليةالتقاضيالإلكتروني باعتباره أحد آليات رقمنة قطاع العدالة، ومسايرة للتوسعالمستمر في عالمالرقمنة، تبذلإدارة قطاعالعدالة جهدا كبيرا لتستجيبلهذه التطوراتالتكنولوجية، وذلك بتوفير الوسائل التقنية للقضاة وأمناء الضبط ومساعدتي العدالة لأداء مهامهم على أكمل وجه، وتقديم خدمة عمومية للمتقاضين عن بعد، ومن المظاهر المطبقة حاليا في قطاع العدالة استخراج شهادة الجنسية وصحيفة السوابق القضائية، وكذا اعتماد آلية التسيير الذاتي للملفات القضائية...

فالتطبيق الأمثل للتقاضي الإلكتروني في النظام القضائي الجزائري يتحد به بعض المعوقات منها ما هو مادي يتعلق بقصا الوسائل التقنية، ومنها ما هو قانوني يتعلق بالقصور التشريعي في ضبط ميكانيزمات التقاضي الإلكتروني، وحتما لقصور في تنظيم النظام القانوني المرتبطة به، ومنها ما هو مرتبط بالموارد البشرية والكفاءات، فمن أجل تطبيق التقاضي الإلكتروني والنهوض بمجال القضاء لابد من القيام بإصلاحات شتى يعيى اعتبارها لاند

والة والأولمواكبة التطور العلميوالتكنولوجيا،
مع دراسةالتجار بالسابقةالدولالتطبيقتنظامالتقاضيالإلكترونيوالأخذبما أنتجتتهذهالدولمنتطبيقات
هالهدالنظامطريقةتدرجيتو علميةمعترفيرعواملا لأمانالفنيةوقانونية.
أمام هذا الوضع ومن أجل بناءاستراتيجيةمستقبلية يمكن اقتراح مجموعة من
التوصيات التالية:

- توسيع تطبيق مشروع الحكومة الالكترونية، والذي سيؤدي بالضرورة إلى تطبيق
نظام التقاضي الإلكتروني، ويقتضي تفعيله ضرورة الشروع في وضع وصياغة
مشروع قانون إجراءات التقاضي الإلكتروني في المحاكم المدنية والادارية.

- وضعت سانة منالتشريعاتالقوانينفيهذاالمجالتحميمختلفالعاملاتالالكترونيةومراجعةماهوم
وجودمنقوانينوسدمختلفالغراضاتخاصةفيظلتزايديمختلفالاختراقاتللمواقعالالكترونيةومختلفال
جرائمالالكترونية،
منمراجعةالتشريعاتالحاليةوتكييفهابمايسمحبتنظيممختلفالمعاملاتالاداريةوالتجاريةوالاقت
صاديةالالكترونيةتنظيماأمنوافعالوعمليا.

- ضرورة تعزيز البنية التحتية للاتصالات والتبني مثل حجرة الأساس لمشروع الإدارة الالكترونية.
- توفير مختلف التجهيزات والمعدات والأجهزة الالكترونية الحديثة ومختلف البرمجيات التي تحتاجها هذا
المشروع والعمل على اقتناء الأجود والأحسن منها تماشيًا مع قيمة التحدي المطلوب، وتوفير المعدات
الإلكترونية وتوصيلها بمختلف الشبكات الالكترونية فبقا عاتالمحاكم...
- تكوين لطلبة كليات الحقوق باعتبارهم قضاة ومحامون وكتاب ضبط في المستقبل
القريب، وذلك بإدراج موضوع التقاضي الإلكتروني والمحاكم الالكترونية ضمن
مقاييس التدريس.

- الاهتمام بالعنصر البشري وإدماجه في هذا المجال، إذ بدونه لن تستطيع المحكمة
تحقيق أهدافها، فالتكوين المستمر هو من الركائز الأساسية لإنجاح عصرنة العدالة،
فنجاح نظام المحكمة الالكترونية لا يرتبط بالأجهزة والمعدات ونوعيتها بقدر ما هو
مرتبط بالعنصر البشري المؤهل.

- تخصيصبرامجتدريبيةلتأهيلالقضاة وأعاونهم علنتطبيقالتكنولوجيا من
خلالالعملعلىإجراءدورات

تدريبية دورية في مجال القضاء الإلكتروني وكلا العاملين في مجال القضاء من قضاة، محامين، أمناء ضبط
'
وفنيينلمواكبةأيتطور فيمجالالتقنية العلمية
وتوفير البرمجيات التكنولوجية الحديثة والمتخصصة لتحقيق
حماية أكبر للدعاو بالإلكترونية من خطر الاختراقات الواقع فيمجالالتقاضيالإلكتروني.

- تشجيعالبحوثالعلمية فيمجالالرقمنةوالمعالجاتالالكترونية وبيصفة عامة والعمل علىتحسينالتكوينفيالجا
معاتالجزائريةومختلفالمعاهد المتخصصة فيمجالالإدارةوالتكنولوجياالحديثة.

قائمة المراجع

المؤلفات

- (1) بيومي عبد الفتاح حجازي، النظام القانوني للحكومة الإلكترونية، الكتاب الثاني، (الحماية الجنائية والمعلوماتية للحكومة الإلكترونية)، دار الكتب القانونية، مصر، 2007.
- (2) حازم محمد الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، دار الثقافة، الأردن، 2010.
- (3) حسين محمد حسين، الإدارة الإلكترونية (المفاهيم، الخصائص، المتطلبات)، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2011.
- (4) محمد حسن منصور، المسؤولية الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007.
- (5) مطر عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2008.
- (6) هشام عبد الباسط السيد الصافي محمد، النظام القانوني لتعاقد الإدارة إلكترونيا (دراسة مقارنة)، الكتاب الأول، دار الكتب القانونية ودار الشتات للنشر، مصر- الإمارات، 2017.

الأطروحات

- (1) آيت مهدي إيمان، 2018، تسيير الموارد البشرية في ظل الإدارة الإلكترونية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة لمين دباغين، سطيف 2، 2018.
- (2) حططاش عبد الحكيم، دور تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر في تحسين إدارة العلاقة مع المواطن (CRM)- دراسة تقييمية لمشروع الجزائر الإلكترونية 2013، 2018، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2018.
- (3) عبان عبد القادر، 2016، تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر- دراسة سوسيولوجية ببلدية الكاليتوس العاصمة-أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.

مذكرات الماجستير

- (1) أحمد شريف بسام، 2011، واقع الحكومة الإلكترونية في الدول العربية، حالة الجزائر دراسة وصفية تحليلية لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر 3، 2010/2011.
- (2) سعيد بن معلا العمري، 2003، المتطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية، قسم العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2003.
- (3) عشور عبد الكريم، 2009، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009.
- (4) فهد عبد الله السهلي، 2009، دور الثقافة التنظيمية في تفعيل تطبيقات الإدارة الإلكترونية في إمارة منطقة الرياض، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية، قسم العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2009.
- (5) محمد سعيد محمد آل مغرم القحطاني، 2013، واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية وعلاقتها بالحد من الحوادث في المديرية العامة للدفاع المدني بالمنطقة الشرقية، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2013.

المقالات

- (1) بلعياضي إيمان، بعناش ليلي، "مدحجية التوقيع الإلكتروني في التشريع الجزائري"، مجلة الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، المجلد 8، العدد 2، 2019، 2.
- (2) بنعيرد عبد الغني، بضيفهاجر، "التقاضي الإلكتروني على ضوء أحدث التبعديلات بين التطلعات والتحديات"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، الصادرة عن مخبر الدراسات والبحوث في القانون والأسرة والتنمية الإدارية، جامعة المسيلة، المجلد 6، العدد 2، 2021.
- (3) بوكر رشيدة، التوقيع الإلكتروني في التشريع الجزائري (دراسة مقارنة)، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، المجلد 1، العدد 4، 2016.
- (4) ترجمان نسيم، آلية التقاضي الإلكتروني في البيئة الرقمية، مجلة الدراسات القانونية، الصادرة عن مخبر السيادة والعولمة، جامعة يحيى فارس بالمدينة، المجلد الخامس، العدد الثاني، جوان 2019.
- (5) حمود فريدة، خصوصية العقد الإلكتروني، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية والاقتصادية، جامعة الجزائر، المجلد 57، العدد 4، 2020.
- (6) عادل عياض، "إدارة التغيير والموارد البشرية بمؤسسات الاتصالات"، مداخلة مقدمة في الملتقى الموسوم بـ "التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، المنعقد يومي (9-10) مارس 2004"، تاريخ النشر 2019/02/14، تاريخ الاطلاع 2021/10/12، متاح على موقع جامعة قاصدي مرباح ورقلة:

[https://manifest.univ-](https://manifest.univ-ouargla.dz/index.php/archives/archive/facult.html)

[ouargla.dz/index.php/archives/archive/facult.html](https://manifest.univ-ouargla.dz/index.php/archives/archive/facult.html)

- (7) عامر العبود، حلول مقاومة التغيير وطرق علاج رفض التغيير عند الموظفين، مقال نشر بتاريخ 2019/10/14، وتم الاطلاع عليه في 2021/10/08، متاح على الموقع الإلكتروني:

<https://www.hellooha.com>

- (8) عبد المنعم محمد سلام سلام، ما هي الإجراءات المناسبة للتغلب على مقاومة التغيير عندما تشرع في تطبيق نظام إداري يرفع من كفاءة أداء الشركة أو المؤسسة؟، مقال نشر بتاريخ 2016/12/14، وتم الاطلاع عليه في 2021/10/08، متاح على الموقع الإلكتروني

<https://specialties.bayt.com/ar/specialties/q/331343>

- (9) العربي عطية، الإطار الفني لعمل الحكومة الإلكترونية وإمكانية تحقيقه في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 18، 2010.
- (10) عصماني ليلي، نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة الفكر، المجلد 11، العدد 1، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المجلد 11، العدد 1، 2016.
- (11) فضيلة يسعد، القوة الثبوتية للتوقيع الإلكتروني في التشريع الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، الصادرة عن جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، المجلد 30، العدد 3، 2019.
- (12) محمد نجيب بناني وفتيحة ليتيم، الإدارة الإلكترونية بين إشكالية المفهوم وتحديات التفعيل، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، الصادرة عن مخبر البحث الأمن في منطقة المتوسط، جامعة باتنة 1، المجلد 10، العدد 3، 2021.

النصوص القانونية

- (1) قانون رقم 05-02 مؤرخ في 6 فيفري 2005، يعدل ويتم الأمر رقم 75-59 مؤرخ في 26 ديسمبر 1975، المتعلق بالقانون التجاري، الجريدة الرسمية، العدد 11، الصادر في 2005/09/02

- (2) أمر رقم 02-15 مؤرخ في 23 يوليو 2015، يعدلويتم بالأمر رقم 66-155 مؤرخ في 8 يونيو 1966 والمتضمن قانونا لإجراءاتالجزائية، الجريدة الرسمية، العدد 40، الصادر في 23 يوليو 2015.
- (3) قانون رقم 03-15 مؤرخ في 01 فبراير 2015، يتعلقبعصنةالعدالة، الجريدة الرسمية، العدد 06، الصادر في 10 فبراير 2015.
- (4) قانون رقم 04-15 مؤرخ في 01 فبراير 2015، يحددالقواعدالعامةالمتعلقةبالتوقعوالتصديقالالكترونيين، الجريدة الرسمية، العدد 06، الصادر في 10 فبراير 2015.
- (5) قانون رقم 03-16 مؤرخ في 19 جوان 2016، يتعلقبالبصمةالوراثيةفيالإجراءاتالقضائيةوالتعرفعلالأشخاص، الجريدة الرسمية، العدد 37، الصادر في 22 جوان 2016.
- (6) قانون رقم 05-18 مؤرخ في 10 ماي 2018، يتعلق بقانون التجارة الالكترونية، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادر في 16/05/2018.
- (7) قانون رقم 14-19 مؤرخ في 11 ديسمبر 2019، يتضمنقانونالماليةلسنة 2020، الجريدة الرسمية، العدد 81، الصادر في 30/12/2019.
- (8) قانون رقم 04-20 مؤرخ في 30 غشت 2020، يعدل ويتم الأمر رقم 66-155 مؤرخ في 8 يونيو 1966 والمتضمن قانونا لإجراءاتالجزائية، الجريدة الرسمية، العدد 51، الصادر في 05/09/2020.

- (1) قانون رقم 03-15 مؤرخ في 01 فبراير 2015، يتعلقبعصنةالعدالة، الجريدة الرسمية، العدد 6، الصادر في 10 فبراير 2015.
- (2) أمر رقم 02-15 مؤرخ في 23 يوليو 2015، يعدلويتم بالأمر رقم 66-155 مؤرخ في 8 يونيو 1966 والمتضمن قانونا لإجراءاتالجزائية، الجريدة الرسمية، العدد 40، الصادر في 23 يوليو 2015.
- (3) قانون رقم 04-15 مؤرخ في 01 فبراير 2015، يحددالقواعدالعامةالمتعلقةبالتوقعوالتصديقالالكترونيين، الجريدة الرسمية، العدد 6، الصادر في 10 فبراير 2015.
- (4) قانون رقم 03-16 مؤرخ في 19 جوان 2016، يتعلقبالبصمةالوراثيةفيالإجراءاتالقضائيةوالتعرفعلالأشخاص، الجريدة الرسمية، العدد 37، الصادر في 22 جوان 2016.
- (5) قانون رقم 04-20 مؤرخ في 30 غشت 2020، يعدل ويتم الأمر رقم 66-155 مؤرخ في 8 يونيو 1966 والمتضمن قانونا لإجراءاتالجزائية، الجريدة الرسمية، العدد 51، الصادر في 05/09/2020.
- (6) حازم محمد الشرعة، التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية، دار الثقافة، الأردن، 2010، ص 57.
- (7) للتفصيل أكثر راجع: ترجماننسيمة، "البيئةالتقاضيالالكترونيةفيالبيئةالرقمية"، مجلةالدراساتالقانونية، المجلد الخامس، العدد الثاني، الصادر عن مخبر السيادة والعولمة، جامعة حيفار سبالمدينة، المجلد الخامس، العدد الثاني، جوان 2019، ص 124-126.
- (8) بوكريشيدة، التوقيعالالكترونيونيفيالتشريعالجزائري(دراسةمقارنة)، مجلةالأستاذالباحثلدراسات القانونيةوالسياسية، المجلد 1، العدد 4، جامعة محمد بوضيافالمسيلة، 2016، ص 72-73. فضيلة يسعد، القوة الثبوتية للتوقيع الالكتروني في التشريع الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 30، العدد 3، ص 505-518.
- (9) بلعياضي إيمان، بعناش ليلي، مدحجيةالتوقيعالالكترونيونيفيالتشريعالجزائري، مجلةالشرعيةوالاقتصاد، جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، المجلد 8، العدد 2، 2019، ص 121.
- (10) قانون رقم 05-18 مؤرخ في 10 ماي 2018، يتعلق بقانون التجارة الالكترونية، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادر في 16/05/2018.
- (11) قانون رقم 02-05 مؤرخ في 6 فيفري 2005، يعدلويتم بالأمر رقم 75-59 مؤرخ في 26 ديسمبر 1975، المتعلق بالقانونالتجاري، الجريدة الرسمية، العدد 11، الصادر في 02/09/2005.
- (12) قانون رقم 14-19 مؤرخ في 11 ديسمبر 2019، يتضمنقانونالماليةلسنة 2020، الجريدة الرسمية، العدد 81، الصادر في 30/12/2019.

- (13) حمود فيريدة، خصوصية العقد الإلكتروني، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية والاقتصادية، جامعة الجزائر، المجلد 57، العدد 4، 2020، ص 271.
- (14) العربي عطية، الإطار الفني لعمل الحكومة الإلكترونية وإمكانية تحقيقه في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 18، 2010، ص 71.
- (15) تعريف العوض أحمد محمد الحسن مشار إليه في: محمد نجيب بناني وفتيحة لنتيم، الإدارة الإلكترونية بين إشكالية المفهوم وتحديات التفعيل، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، الصادرة عن مخبر البحث: الأمن في منطقة المتوسط، جامعة باتنة 1، العدد 3، 2021، ص 401.
- (16) راجع في ذلك: أحمد شريف بسام، 2011، واقع الحكومة الإلكترونية في الدول العربية، حالة الجزائر دراسة وصفية تحليلية لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 17.
- (17) محمد سعيد محمد آل مغرم القحطاني، 2013، واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية وعلاقتها بالحد من الحوادث في المديرية العامة للدفاع المدني بالمنطقة الشرقية، رسالة الماجستير في العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2013، ص 33.
- (18) محمد سعيد محمد آل مغرم القحطاني، المرجع السابق، ص 34.
- (19) هشام عبد الباسط السيد الصافي محمد، النظام القانوني لتعاقد الإدارة إلكترونيًا (دراسة مقارنة)، الكتاب الأول، دار الكتب القانونية ودار الشتات للنشر، مصر - الإمارات، 2017، ص 50.
- (20) محمد سعيد محمد آل مغرم القحطاني، المرجع السابق، ص 34.
- (21) عادل عياض، "إدارة التغيير والموارد البشرية بمؤسسات الاتصالات"، مداخلة مقدمة في الملتقى الموسوم بـ"التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، المنعقد يومي (9-10) مارس 2004"، تاريخ النشر 2019/02/14، تاريخ الاطلاع 2021/10/12، متاح على موقع جامعة قاصدي مرباح ورقلة: <https://manifest.univ-ouargla.dz/index.php/archives/archive/facult.html>
- (22) المرجع نفسه.
- (23) عبد المنعم محمد سلام سلام، ما هي الإجراءات المناسبة للتغلب على مقاومة التغيير عندما تشرع في تطبيق نظام إداري يرفع من كفاءة أداء الشركة أو المؤسسة؟، مقال نشر بتاريخ 2016/12/14، وتم الاطلاع عليه في 2021/10/08، متاح على الموقع الإلكتروني <https://specialties.bayt.com/ar/specialties/q/331343>
- (24) عامر العبود، حلول مقاومة التغيير وطرق علاج رفض التغيير عند الموظفين، مقال نشر بتاريخ 2019/10/14، وتم الاطلاع عليه في 2021/10/08، متاح على الموقع الإلكتروني: <https://www.hellooha.com>
- (25) عشور عبد الكريم، 2009، دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز خدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الأخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص 23.
- (26) سعيد بن معلا العمري، 2003، المتطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية، قسم العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، ص 15.
- (27) فهد عبد الله السهلي، 2009، دور الثقافة التنظيمية في تفعيل تطبيقات الإدارة الإلكترونية في إمارة منطقة الرياض، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية، قسم العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، ص أ.
- (28) حسين محمد حسين، الإدارة الإلكترونية (المفاهيم، الخصائص، المتطلبات)، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2011، ص 190-192.
- (29) عصماني ليلي، نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة الفكر، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المجلد 11، العدد 1، 2016، ص 220.
- (30) مطر عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 2008، ص ص 176-177؛ ترجمان نسيم، المرجع السابق، ص ص 131-132.
- (31) حططاش عبد الحكيم، 2018، دور تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر في تحسين إدارة العلاقة مع المواطن (CRM)- دراسة تقييمية لمشروع الجزائر الإلكترونية 2013، 2018، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2018، ص 47.
- (32) المرجع نفسه، ص 48.
- (33) فالهدف هو توعية جماهيرية مناسبة، وأن يتحمس أفراد المجتمع لعملية التحول، بالإضافة إلى التسلح بمعلومات مبسطة عن كيفية التعامل مع الوسائل الفنية كالمبيوتر والإنترنت والتطبيقات الذكية وكذا النظم والبرامج المعلوماتية؛ لمزيد من التفصيل راجع: المرجع نفسه، ص 48.
- (34) بغيرد عبد الغني، بضياقهاجر، "التقاضي الإلكتروني وعلني ضوء أحداثا لتعدلات تبيينا لتطلعات والتحديات"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، الصادرة عن مخبر الدراسات والبحوث في القانون والأسرة والتنمية الإدارية، المجلد 6، العدد 2، 2021، ص 23.

- (35) هشام عبد الباسط السيد الصافي محمد، المرجع السابق، ص50.
- (36) حسين محمد حسين، المرجع السابق، صص192-194.
- (37) عبان عبد القادر، 2016، تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر- دراسة سوسيولوجية ببلدية الكاليتوس العاصمة- أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص80.
- (38) المرجع نفسه، ص80.
- (39) التي تظهر في شكل تخريب وتدمير واختراق وإتلاف وتزوير للمحررات والسرقة وانتهاك سرية البيانات والمعلومات، وهو ما يتطلب توفير حماية معلوماتية، راجع في ذلك: حطاش عبد الحكيم، المرجع السابق، ص49.
- (40) آيت مهدي إيمان، 2018، تسبير الموارد البشرية في ظل الإدارة الإلكترونية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة لمين دباغين، سطيف 2، 2018، ص40.
- (41) آيت مهدي إيمان، المرجع السابق، ص40.
- (42) بيومي عبد الفتاح حجازي، النظام القانوني للحكومة الإلكترونية، الكتاب الثاني، (الحماية الجنائية والمعلوماتية للحكومة الإلكترونية)، دار الكتب القانونية، مصر، 2007، ص10.
- (43) عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، صص67-71.
- (44) محمد حسن منصور، المسؤولية الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص309.